

تونس: ديناميات وتحديات الدين السيادي

تموز، 2025

أمين بوزيان

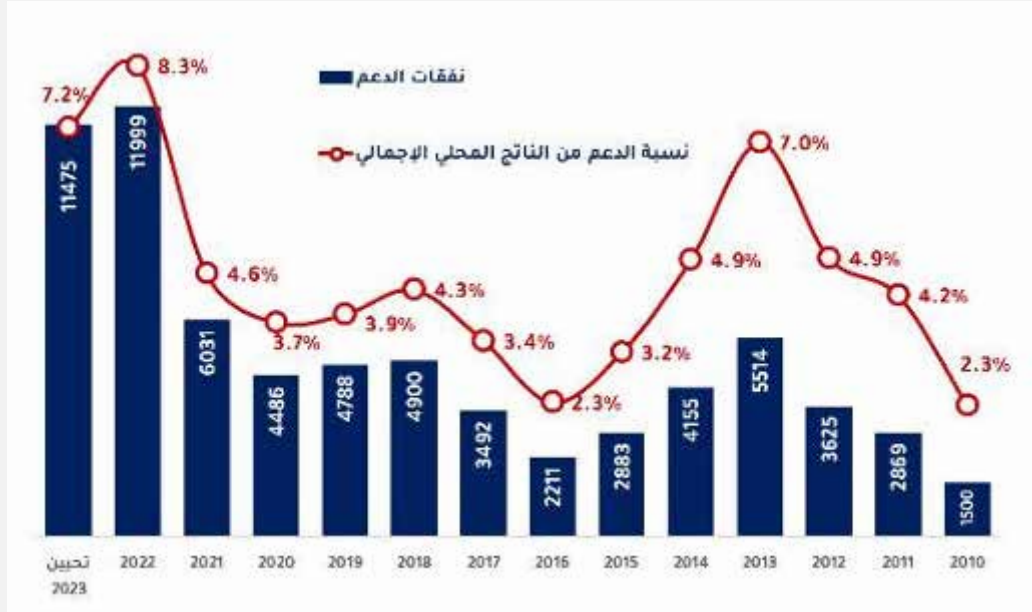
يُنشر هذا التقرير كجزء من مشروع أصوات عربية من أجل تمويل تقديمي للتنمية الذي تصدره شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND).

تُعبّر الآراء الواردة في هذه الوثيقة عن رأي المؤلف حصراً، ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية،

بيروت، حقوق النشر © 2025. جميع الحقوق محفوظة.

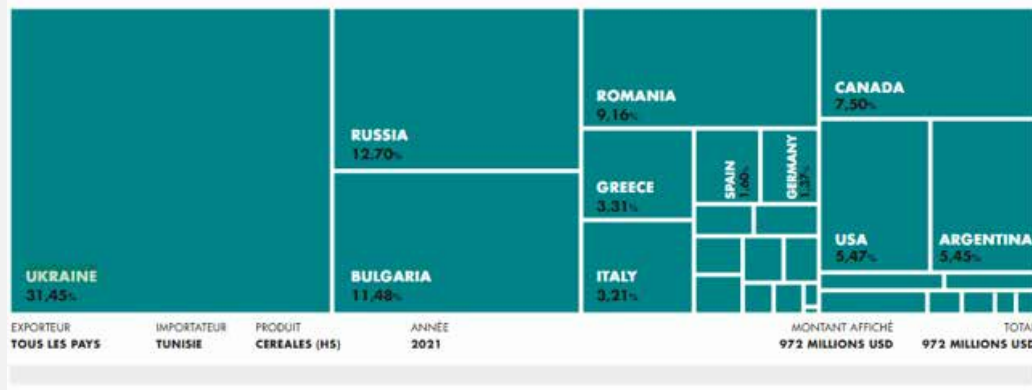
التقرير صادر عن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. يمكن الحصول عليه من الشبكة أو يمكن تحميله عن الموقع: <http://www.annd.org>

يُحظر إعادة إنتاج هذا التقرير أو أي جزء منه أو استخدامه بأي طريقة كانت من دون إذن خطي صريح من الناشر، باستثناء استخدام الاقتباسات الموجزة.



الشكل ٢: تطور نفقات الدعم بالدينار التونسي، من حيث الحجم والنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٢٣-٢٠١٠).
المصدر: وزارة المالية.

وقد ارتفعت هذه الميزانية بشكل كبير، خاصة بسبب اعتماد تونس الكبير على أوكرانيا وروسيا لاستيراد احتياجاتها من الحبوب



الشكل ٢: تطور نفقات الدعم بالدينار التونسي، من حيث الحجم والنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٢٣-٢٠١٠).
المصدر: وزارة المالية.

ففي عام ٢٠٢١، استوردت تونس أكثر من ٤٤٪ من الحبوب من أوكرانيا وروسيا. واستحوذت أوكرانيا على حصة كبيرة، حيث غطت ٣٠.١٥٪ من واردات القمح، و٤٨.٨٧٪ من الذرة، و٢٢.٠٣٪ من الشعير، بينما هيمنت روسيا على هذه الفئة الأخيرة بنسبة ٤٠.٧٨٪.

أدى بدء الغزو الروسي لأوكرانيا عام ٢٠٢٢ إلى خروج البلدين من سوق الحبوب العالمي. وباعتبارهما منتجين رئيسيين، وتسبب غيابهما في ارتفاع حاد في الأسعار العالمية: ارتفعت أسعار القمح بنسبة ٣.٢٪،

اطفيفة بلغت ٠.٣٪. وباستيرادها أكثر من ٥٠٪ من احتياجاتها الغذائية، تضاعفت تكلفة تعويضات الأسعار ثلاث مرات في عامين فقط، لتصل إلى ١٢ مليار دينار، أي ما يعادل ٨.٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل ٢). يأتي هذا الضغط على المالية العامة في وقت يتعين فيه على تونس الوفاء بالتزامات ديون رئيسية، حيث وصلت خدمة الدين إلى ١٤.٤٤ مليار دينار في عام ٢٠٢٢، و ٢٠.٧٥ مليار في عام ٢٠٢٣، و ٢٤.٩٧ مليار في عام ٢٠٢٤. وبالتالي، ارتفعت خدمة الدين الخارجي من ٦ مليارات دينار عام ٢٠٢٢ إلى ٨.٧ مليار عام ٢٠٢٣، ومن المتوقع أن تصل إلى ١٢.٣ مليار عام ٢٠٢٤.

كما تواجه تونس آجال سداد ديون مستحقة سابقة، وهي آجال قياسية. في ظل هذه الظروف، يُثقل الدين السيادي التونسي كاهل الاقتصاد الوطني أكثر من أي وقت مضى، ويُشكل عائقًا كبيرًا أمام مواجهة التحديات الاجتماعية وتفاقم التفاوتات. وقد لجأت الدولة أولاً إلى صندوق النقد الدولي (IMF) لطلب برنامج جديد في ظل الحاجة الملحة لتمويل ميزانيتها عبر الاقتراض، وفي ظل إغلاق الأسواق المالية الدولية تقريبًا بسبب تخفيض وكالات التصنيف الائتماني لتونس، وقد أسفر هذا، بعد أكثر من ١٨ شهرًا، عن اتفاق على مستوى الخبراء في ١٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢.

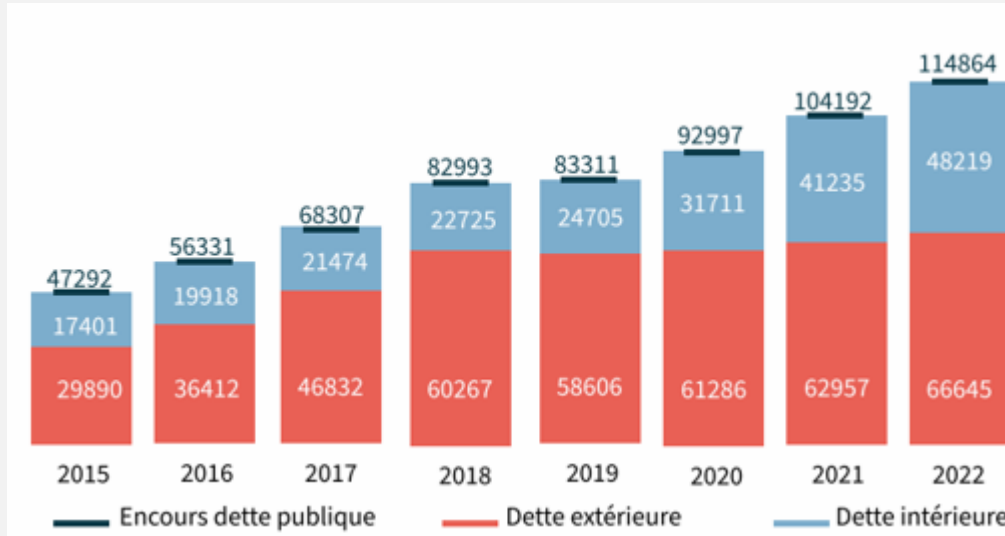
يوفر هذا البرنامج، الممتد لأربع سنوات، تمويلًا بقيمة ١.٩ مليار دولار، يُصرف على ثمان دفعات، كل دفعة مشروطة بتنفيذ "الإصلاحات" المحددة في إطاره. ويشمل البرنامج تدابير تقشفية تستهدف الخدمات العامة، مثل تجميد التوظيف والرواتب في الخدمة المدنية، واعتماد قانون إداري يزيد من انعدام الأمن الوظيفي في هذا القطاع، بالإضافة إلى قانون إداري آخر يستهدف الشركات المملوكة للدولة، مما يمهّد الطريق لخصخصتها. وفي السياق نفسه، يدعو البرنامج أيضًا إلى الإلغاء الكامل للدعم على أسعار المحروقات والمنتجات الغذائية والنقل العام.

لكن الأمر انتهى بأن ترفض تونس البرنامج في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٢٣، بسبب الشروط الصارمة التي فرضها صندوق النقد الدولي، مما يمثل نقطة تحول تاريخية في علاقاتهما. ثم حدث تحول كامل في الرواية التونسية الرسمية تجاه مؤسسة بريتون وودز. اختتم الرئيس التونسي اجتماعه مع كريستالينا جورجييفا، المدير العام لصندوق النقد الدولي، خلال قمة باريس للميثاق المالي العالمي الجديد، قائلًا: "إذا كان هناك من يرفض وصفات صندوق النقد الدولي، فسأكون أنا". وذكرها خلال هذا الحوار بأن "وصفات صندوق النقد الدولي لدعم ميزانية تونس غير مقبولة وتهدد السلم الاجتماعي". وتسعى تونس بعد ذلك إلى فتح مسار جديد فيما يتعلق بالديون، يقوم على تعبئة الموارد المحلية وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي.

لذا، تعتمد الدراسة منهجًا وصفيًا، يعتمد على مراجعة مكتبية للوثائق والتقارير الرسمية، مُكملاً بتحليل البيانات ورصد الاتجاهات عبر المؤشرات الرئيسية للدين العام. كما تُقدم قراءة هيكلية للدين السيادي التونسي، وتدرس تأثير خيارات السياسات العامة على مر الزمن، وتُلقي الضوء على التحديات الراهنة، لا سيما في ضوء تعثر المفاوضات مع صندوق النقد الدولي والمسار البديل الذي سلكته تونس.

٢. واقع واتجاهات الدين السيادي التونسي

تأتي الخطوة الأولى لتسليط الضوء على واقع الدين السيادي في تونس بناءً على مؤشرات تُساعد على فهم حامله، وتكوينه، واتجاهاته، وديناميكياته.



الشكل 4: الدين العام القائم للفترة 2015-2022 (بملايين الدنانير).
المصدر: المرصد التونسي للاقتصاد.

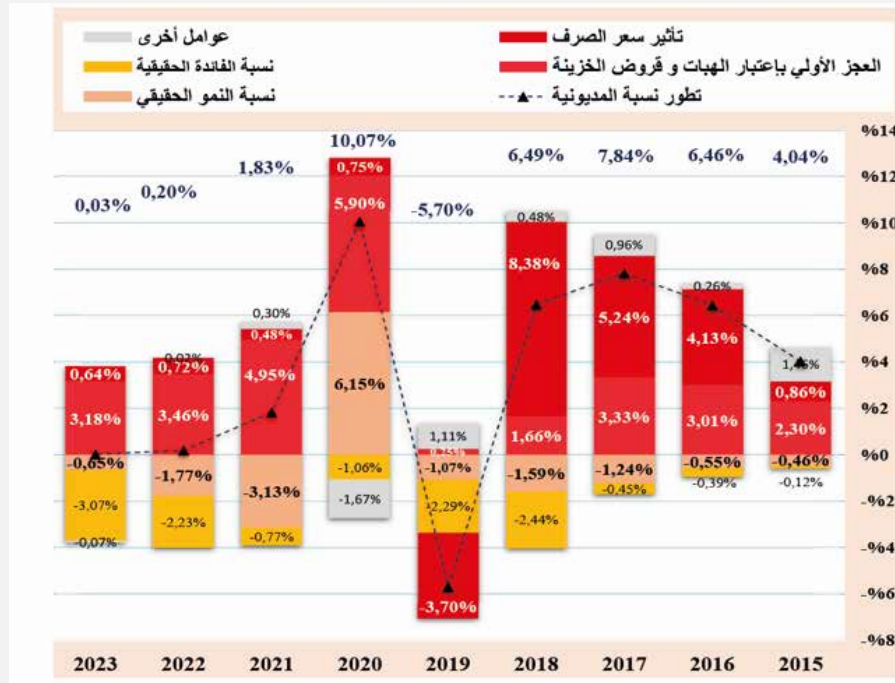
خلال الفترة 2020-2023، واجهت المالية العامة تحديات اقتصادية واجتماعية نتيجة لتداعيات جائحة كوفيد-19، والجفاف، وتغير المناخ، والاحتباس الحراري، بالإضافة إلى الحرب بين روسيا وأوكرانيا، والآثار السلبية لتباطؤ الاقتصاد العالمي، والتضخم، وارتفاع أسعار الفائدة.

أدى ذلك إلى تسارع وتيرة نمو الدين العام، حيث ارتفع إلى 9,686 مليون دينار عام 2020، و11,194 مليون دينار عام 2021، و10,704 مليون دينار عام 2022، و11,776 مليون دينار عام 2023، بمعدلات نمو بلغت 11.6%، و12.0%، و10.3%، و10.2% على التوالي. وبذلك، ارتفع حجم الدين العام من 92,997.9 مليون دينار في عام 2020 إلى 104,192.1 مليون دينار في عام 2021، و114,895.8 مليون دينار في عام 2022، و126,671.6 مليون دينار في عام 2023.

قبل التعمق في تحليل تطور حجم الدين العام في السنوات التالية في هذا التقرير، وخاصة فيما يتعلق بالسياسات المالية المتبعة، من المهم الإشارة في هذه المرحلة إلى أن عام 2024 شهد نقطة تحول في تكوين الدين العام، حيث أصبح الدين المحلي هو السائد. في الواقع، يمثل الآن 53.8% في عام 2024 ومن المتوقع أن يصل إلى 58.3% في عام 2025، مقارنة بـ 47.2% في عام 2023. ويبدو أن هذا التحول يعكس خياراً كان مرتجلاً ومقيّداً - على الأقل جزئياً. في الواقع، توقع قانون المالية لعام 2024 في البداية أن يتم تمويل الميزانية بمبلغ 16.445 مليار دينار من الاقتراض الخارجي و11.743 مليار دينار من الاقتراض الداخلي. لا يبدو أن هذه التقديرات تستند إلى اتفاقيات مؤكدة، كما هو موضح في تقرير قانون المالية لعام 2024 الذي نشرته وزارة المالية. في الواقع، أدرج 10.307 مليار دينار ضمن بند "قروض أخرى" ضمن قائمة المقرضين الخارجيين لتونس لهذا العام. ومع ذلك، بحلول نهاية السنة المالية، لم تتمكن الدولة من تعبئة سوى 3.469 مليار دينار من خلال الاقتراض الخارجي، وعوضت العجز بمبلغ 23.203 مليار دينار مؤل من خلال الاقتراض الداخلي. على الرغم من أن قانون المالية لا يُغسّر، في حد ذاته، هذا التحول في تركيبة الدين العام - إذ يدخل القانون حيز التنفيذ بعد بدء هذا التحول بالفعل - إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن قانون المالية لعام 2024 كان قد توقع بالفعل تحولاً نحو هيمنة الدين الداخلي. ومع ذلك، فإن النسبة المتوقعة تجاوزت بالكاد 50%، وهي نسبة أقل بكثير مما سُجّل فعلياً في نهاية السنة المالية.

2.2 العوامل المؤثرة في تطور نسبة الدين العام

في ملحقها لمشروع قانون المالية لعام 2025، قيّمت وزارة المالية العوامل المؤثرة في ديناميكيات الدين.



الشكل 5: العوامل المؤثرة في تطور نسبة الدين
المصدر: وزارة المالية.

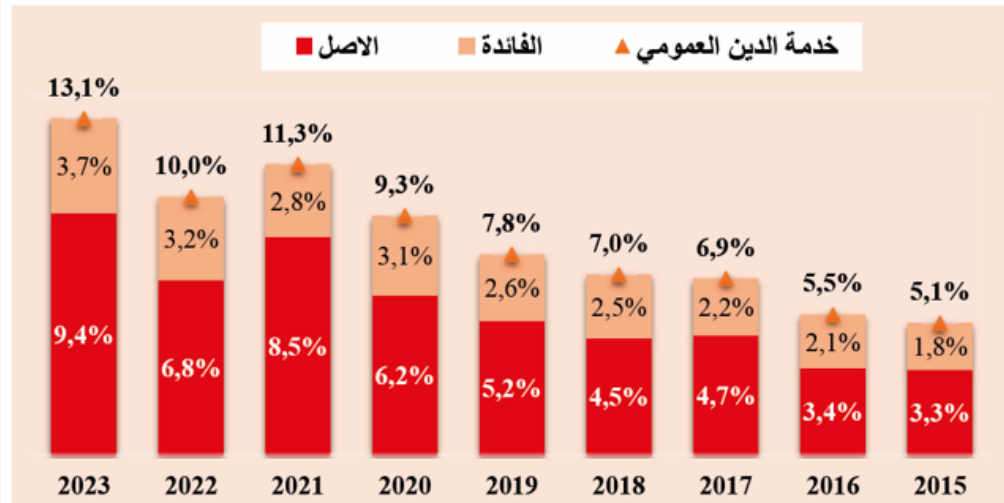
وقد أدت السياسة النقدية التقيدية التي فرضها صندوق النقد الدولي في السابق إلى انخفاض قيمة الدينار التونسي على النحو التالي:



الشكل رقم 6: تطور سعر صرف اليورو والدولار مقابل الدينار (نهاية السنة)
المصدر: وزارة المالية.

هذا ويُعدّ تأثير سعر الصرف أحد العوامل الرئيسية المساهمة في ارتفاع نسبة الدين العام. وقد بلغ الأثر التراكمي لانخفاض قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية خلال الفترة 2020-2023 ما يقارب 3,581 مليون دينار، أو ما يُمثل 2.59% من الناتج المحلي الإجمالي.

2.3 خدمة الدين



الشكل 7: تطور خدمة الدين العام
المصدر: وزارة المالية.

وقد بلغت خدمة الدين العام 20,750.8 مليون دينار في عام 2023، مقارنةً بـ 14,441.5 مليون دينار في عام 2022، و 14,798.1 مليون دينار في عام 2021، و 11,134.5 مليون دينار في عام 2020، و 9,601.5 مليون دينار في عام 2019. وتعود هذه الزيادة، التي بلغت نحو 6,309 مليون دينار في عام 2023 مقارنةً بالعام السابق، بشكل رئيسي إلى ارتفاع سداد أصل الدين (+5,142 مليون دينار) وزيادة مدفوعات الفوائد (+1,167 مليون دينار). كما ارتفعت خدمة الدين الخارجي بنسبة 45.5%، بزيادة قدرها 2,729 مليون دينار، لتصل إلى 8,720.7 مليون دينار في عام 2023 مقارنةً بـ 5,992.1 مليون دينار في عام 2022. في الوقت نفسه، قفزت خدمة الدين المحلي بنسبة 42.4%، بزيادة قدرها 3,581 مليون دينار، لتصل إلى 12,030.0 مليون دينار في عام 2023، مقارنةً بـ 8,449.4 مليون دينار في عام 2022.

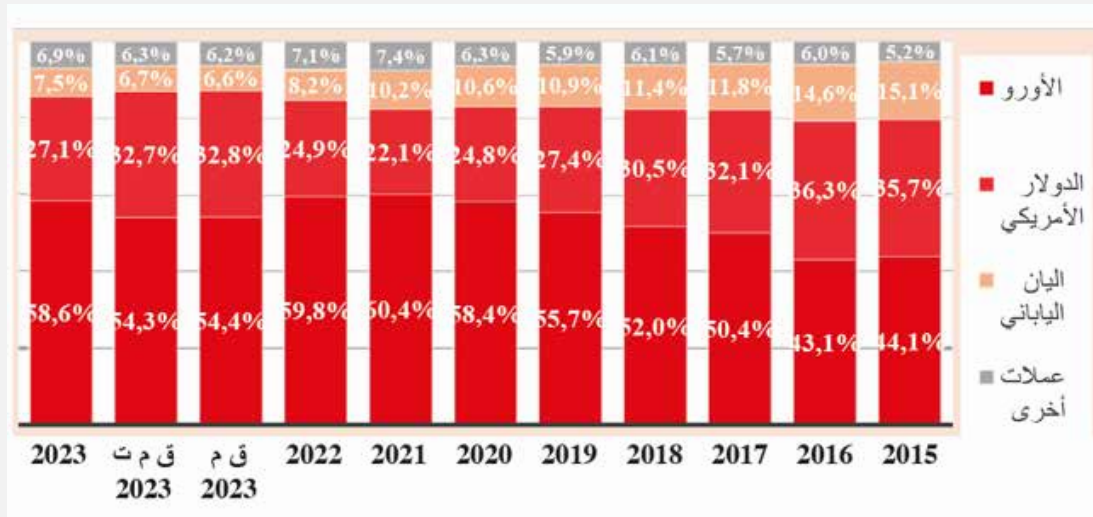
السنة	2019	2020	2021	2022	2023	2024 (النصف الأول)
حصة الدين الخارجي من الدين العام	70,3 %	65,9 %	60,4 %	58,0 %	52,8 %	49,0 %
القروض متعددة الأطراف	48,76 %	52,95 %	57,49 %	60,13 %	61,03 %	63,9 %
قروض التعاون الثنائي	15,75 %	16,28 %	17,88 %	18,63 %	21,10 %	22,02 %
الأسواق المالية الدولية	35,49 %	30,77 %	24,63 %	21,24 %	17,87 %	14,08 %

الجدول ١: تركيبة دائني الدين العام
المصدر: وزارة المالية.

تتميز بنية الدين العام الخارجي لتونس بهيمنة الديون متعددة الأطراف، التي بلغت حوالي 61% من إجمالي الدين الخارجي بنهاية عام 2023، أي ما يعادل 40,810.3 مليون دينار. ويعود هذا الدين بالأساس إلى ثلاثة دائنين رئيسيين: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، والبنك الأفريقي للتنمية، الذين يمتلكون مجتمعين ما يقرب من 67.5% من الديون متعددة الأطراف. وكما في السنوات السابقة، لا يزل البنك الدولي أكبر مقرض متعدد الأطراف، برصيد مستحق قدره 12,877.4 مليون دينار، يمثل 31.6% من الديون متعددة الأطراف وحوالي 19.3% من إجمالي الدين العام الخارجي. يليه البنك الأفريقي للتنمية برصيد مستحق قدره 7,455.7 مليون دينار، أي ما يعادل 18.3% من الديون متعددة الأطراف، ثم صندوق النقد الدولي، الذي يمتلك نحو 17.6% من الديون متعددة الأطراف، برصيد مستحق قدره 7,198.0 مليون دينار (بما في ذلك 2,151.8 مليون دينار حقوق سحب خاصة).

وفيما يتعلق بالدين العام الخارجي من التعاون الثنائي، بلغ الرصيد المستحق نحو 14,112.6 مليون دينار بنهاية عام 2023، ما يمثل 21.1% من إجمالي الدين العام الخارجي. وتأتي ألمانيا كأكبر دائن ثنائي، برصيد مستحق قدو 2,972.8 مليون دينار (21.1% من الدين الثنائي)، تليها فرنسا بمبلغ 2,570.3 مليون دينار (18.2%)، والمملكة العربية السعودية بحوالي 2,473.6 مليون دينار (17.5%)، والجزائر بحوالي 1,949.9 مليون دينار (13.8%)، واليابان بمبلغ 1,302.5 مليون دينار (9.2%)، وإيطاليا بمبلغ 1,280.9 مليون دينار (9.1%).

كما تجدر الإشارة إلى انخفاض اقتراض تونس من الأسواق المالية الدولية بشكل ملحوظ، من أكثر من 35% في عام 2019 إلى أقل من 15% في عام 2024. ويرجع ذلك إلى تخفيضات متعددة للتصنيف الائتماني السيادي لتونس من قبل وكالات التصنيف الدولية، مما أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار الفائدة. ونتيجة لذلك، أصبحت قناة الاقتراض هذه غير متاحة بشكل متزايد بالنسبة لتونس، مما زاد من مخاطر عملية التفاوض مع صندوق النقد الدولي في سياق ما بعد كوفيد-19. خاصة وأن القروض الثنائية، وخاصة من البلدان المتحالفة مع الكتلة الغربية، أصبحت مشروطة باتفاق مسبق مع مؤسسة بريتون وودز هذه.



الشكل ٨: التركيب النقدي للدين العام.

المصدر: وزارة المالية.

٢.٥ التركيب النقدي للدين الخارجي

يهيمن اليورو على محفظة الدين الخارجي لتونس، حيث شكل ٥٨.٦% من الدين الخارجي في عام ٢٠٢٣، مقارنة بـ ٥٩.٨% في عام ٢٠٢٢، و ٦٠.٤% في عام ٢٠٢١، و ٥٨.٤% في عام ٢٠٢٠. وتعود هيمنة اليورو بشكل كبير إلى الدور المحوري للاتحاد الأوروبي كشريك تجاري رئيسي لتونس ومانح مالي رئيسي، إلى جانب العديد من الدول الأعضاء فيه. في الوقت نفسه، يستحوذ الدولار الأمريكي - الذي لا يزال العملة الاحتياطية الرائدة عالميًا منذ الحرب العالمية الثانية - على حصة كبيرة من محفظة الدين الخارجي لتونس.

فقد فتحت دول الجنوب العالمي تجارتها الخارجية إلى حد كبير بتوقيعها اتفاقيات التجارة الحرة، وخاصة مع دول الشمال العالمي. ومع ذلك، وخاصة في الدول منخفضة الدخل، فإن إلغاء الرسوم الجمركية لم يعوض خسارة الإيرادات الضريبية من خلال آليات أخرى بسبب المنافسة الضريبية المنظمة. ونتيجة لذلك، انخفضت حصة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي، التي بلغت 16% في سبعينيات القرن الماضي، إلى 14% بين عامي 2010 و2018، بينما ارتفعت في الدول مرتفعة الدخل من 30% إلى أكثر من 40% خلال الفترتين نفسها. أما الرسوم الجمركية، التي كانت ركيزة أساسية لموارد تونس الذاتية في ثمانينيات القرن الماضي، فكانت تمثل ربع الإيرادات الضريبية، وقد أدى إلغاؤها التدريجي إلى خفض مساهمتها إلى 4.66% فقط من الإيرادات الضريبية المتوقعة لعام 2025.

علافاً على انفتاح الاقتصاد التونسي على العالم الخارجي تحول كبير: من بلد نال استقلاله بعد الاحتلال الفرنسي وبنى الخدمات العامة في إطار دولة الرفاه، إلى تحول تدريجي نحو ديناميكية تحرير الاقتصاد وتوسع السوق. وضمن هذا المنطق القائم على المنافسة التجارية ونموذج السوق، قادت خطة التكيف الهيكلي تونس إلى ديناميكية منافسة ضريبية، مما أدى إلى خفض الضرائب المباشرة، وإضعاف قدرة البلاد على تعبئة مواردها الخاصة، وتأجيل أحد الأسباب الجذرية لدوامه الديون. وقد شهد العنصران الرئيسيان في هذه المنافسة - الأفراد ذوو الدخل المرتفع وأرباح الشركات - تحولاً عميقاً نتيجة الانخفاض الحاد في مساهمتهما في جهود تعبئة الموارد الوطنية. تم تفكيك تصاعدية ضريبة الدخل، وتوحيد معدلات ضريبة الشركات وتخفيضها بشكل كبير، مصحوبةً بمجموعة من الحوافز الضريبية. كما تم تهميش ضرائب الأملاك. وتماشياً مع السياسات المالية النيوليبرالية، رُفعت ضرائب الاستهلاك الرجعية بشكل كبير.

على صعيد الميزانية، أدت سياسات التقشف المتتالية المفروضة على الاقتصاد التونسي إلى تدهور الخدمات العامة، لا سيما في القطاعات الأساسية كالصحة والتعليم، والتي أصبحت الآن خاضعة لمنطق السوق. هذا ويؤثر التقشف بشكل أكبر على أكثر قطاعات المجتمع ضعفاً، ولا سيما النساء، اللواتي فقدن فرص الحصول على وظائف بسبب القيود المفروضة على التوظيف والخدمات في القطاع العام، وأصبح وصولهن إلى الخدمات الأساسية محدوداً وصعباً. وقد أضرت تدابير التقشف - ولا سيما تجميد التوظيف في القطاع العام - بالنساء بشكل غير متناسب، لا سيما عند النظر إلى العبء الإضافي المتمثل في العمل المنزلي غير مدفوع الأجر. وتؤثر هذه التدابير على النساء بشكل غير متساوٍ، نظراً للتمييز الذي يواجهنه في القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، يميل العمل اليدوي في القطاع الخاص إلى تفضيل الرجال: حيث يشغل الرجال 45.2% من هذه الوظائف، وترتفع إلى 47% في الصناعة، وأكثر من 55% في التجارة وإصلاح السيارات، وأكثر من 70% في قطاع البناء.

وبالتالي، عندما تلغي الدولة الوظائف في القطاع العام، فإنها بذلك تلغي وظائف النساء. ومن ناحية أخرى، تُقدّم النساء خدمات الرعاية للفئات الاجتماعية الضعيفة، كالأطفال وكبار السن. وهذا يجعلهن الأكثر حاجةً للخدمات الأساسية في مجالي الصحة والتعليم، والأكثر سعياً للحصول عليها. ولأن النساء أكثر عرضة للفقر، فإن حاجتهن إلى هذه الخدمات تكون أكبر.

على المستوى العالمي، كان للسياسات الاقتصادية التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية تأثيراً منهجياً وضاراً على ظروف معيشة المرأة وحقوقها الاقتصادية. فمن خلال فرض تخفيضات في ميزانيات الخدمات العامة، نقلت هذه المؤسسات عبء الرعاية الاجتماعية إلى الأسر - وبشكل غير متناسب على النساء - مع الحدّ من إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والتعليم ورعاية الأطفال. وقد قوّض هذا الاستقلال الاقتصادي للمرأة وقيد مشاركتها الكاملة في التنمية.

علاوةً على ذلك، أدت إعادة الهيكلة النيوليبرالية - من خلال الخصخصة، وتحرير سوق العمل، والتركيز على القدرة التنافسية - إلى تفاقم هشاشة وضع المرأة، لا سيما في القطاعين غير الرسمي والزراعي. وقد رسّخت هذه الديناميكيات علاقات القوة الاقتصادية المبنية على النوع الاجتماعي هيكلياً، مما أدى إلى استبعاد المرأة من صنع القرار وجعلها الأكثر عرضة للصدمات الهيكلية.

كما يُعيد برنامج الإصلاح الهيكلي تحديد توازن القوى بين الدولة والشركات المحلية والشركات متعددة الجنسيات، مُعيدًا تشكيل المشهد الاجتماعي والاقتصادي للبلاد بشكل دائم. فقد كان المدير العام لصندوق النقد الدولي لا يزال يُشيد بالأداء الاقتصادي لتونس قبيل اندلاع الثورة في كانون الأول/ديسمبر 2010، والتي مثّلت فشل نموذج التنمية التونسي، مُصرّحًا بأن "برنامج الإصلاح في تونس يتقدم بخطى ثابتة، وأن آفاق البلاد مُبشرة". إلا أن هذا الاعتراف الدولي أخفى العيوب الهيكلية العميقة التي سرعان ما انكشفت للعيان.

٣.٢ شراكة دوفيل: عاملٌ مُحفّزٌ لتراكم الديون السيادية التونسية

"اندلعت الثورة التونسية في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ نتيجة تراكم مظالم متعددة، لعلّ الظلم المالي كان أكثرها حسماً في إشعال شرارة المسار الذي أنهى الحكم الديكتاتوريّ الظالم." ومثل أي ثورة، تعود جذور ثورة ٢٠١٠-٢٠١١ إلى التوزيع غير المتكافئ للثروة، حيث كانت الضرائب التي عزز برنامج التكيف الهيكلي خياراتها الأساسية رافعةً مركزية.

رغم ذلك، فقد حشدت الجهات الفاعلة الدولية جهودها لاحتواء أي محاولة للانفصال عن النموذج النيوليبرالي خلال الأشهر القليلة الأولى التي تلت الثورة. وخلال مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما، أعلن رئيس الوزراء البريطاني في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١١ أن لندن وواشنطن ستدعمان "برنامج دعم سياسي واقتصادي للربيع العربي" خلال قمة مجموعة الثماني في فرنسا.

وتجسد هذا الدعم من خلال شراكة دوفيل، وهي مبادرة برعاية "كارتل المانحين"، والتي أصبحت "حجر الزاوية في السياسات الاقتصادية المعتمدة في تونس خلال الفترة الانتقالية"، مما عزز النموذج النيوليبرالي وآلياته في إدارة المديونية.

وعقب تشكيل الحكومة المنيّقة عن المجلس التأسيسي، زارت كريستين لاغارد، المديرية العامة لصندوق النقد الدولي آنذاك، تونس عام 2012. ونأت بنفسها عن صورة مؤسستها، التي ارتبطت بشكل خاص ببرامج الإصلاح الهيكلي، حيث صرحت بأن "نسخة صندوق النقد الدولي لعام 2012 تختلف عن الماضي"، وأكدت أن المنظمة "تعمل بشكل وثيق مع السلطات التونسية منذ الثورة، من خلال المساعدة الفنية والحوار حول السياسات العامة لمعالجة التباطؤ الاقتصادي ووضع إطار اقتصادي كلي متوسط الأجل".

سارعت هذه الحكومة الانتقالية إلى إبرام أول برنامج مع صندوق النقد الدولي عام 2013، بقيمة 1.75 مليار دولار. لمن هذه الفترة اتسمت أيضًا بتفويض متزايد للسيادة الشعبية للمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الغربية، وهي ديناميكية تعززت ببرنامج ثانٍ وقّع عام ٢٠١٦ بقيمة ٢.٩ مليار دولار على مدى أربع سنوات، والذي طرح "حزمة نيوليبرالية" جديدة. وشملت هذه الحزمة، من بين أمور أخرى، استقلال البنك المركزي، ومواصلة السياسات النقدية التقيدية، بالإضافة إلى إصلاحات تقشفية تستهدف الخدمات العامة ودعم الأسعار.

تم تعزيز السياسات المالية، التي بدأت بالفعل بموجب برنامج الإصلاح الاقتصادي، تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية مع برنامج عام 2013. وبتجديد ذات المقاربات، تفاقم اختلالات تونس المالية والاقتصادية والاجتماعية، وغرقت بشكل أعمق في دوامة الديون والتكشف. وجعلت هذه الهشاشة الهيكلية البلاد عرضة للصدمات الخارجية بشكل خاص، مثل تلك التي ستحدث من عام 2020 فصاعدًا. وهكذا، فمنذ التحول السياسي في عام 2011 وحتى عام القطيعة بين تونس وصندوق النقد الدولي في عام 2023، تضاعف الدين السيادي خمسة أضعاف، ليمثل الآن ضعف النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي.

وفي حين لعبت برامج التكيف الهيكلي دورًا هيكليًا في تراكم الديون السيادية لتونس بلا شك، فإن اعتماد البلاد الزراعي والغذائي على الشمال العالمي يسبق العصر النيوليبرالي. من المهم التأكيد على أنه قبل ظهور النيوليبرالية بوقت طويل، كان القطاع الزراعي في تونس قد تم تشكيله هيكليًا بالفعل لتلبية الاحتياجات الغذائية للشمال العالمي. وبمرور الوقت، ازدادت تفضيلات كبار المستثمرين الذين يستحوذون الآن على حصة كبيرة ومتنامية من الثروة التي يولدها القطاع، على حساب المنتجين الصغار والمتوسطين. وقد أدى الدفع نحو تجارة حرة غير مقيدة إلى تعميق هذه الديناميكيات وتوسيع نطاقها لتشمل قطاعات أخرى، مما عزز اعتماد تونس على دول الشمال العالمي.

3.3 مسار جديد لتعبئة الموارد المحلية؟

ينبغي تحليل ابتعاد تونس عن صندوق النقد الدولي في ضوء هذا الإرث الثقيل: من برنامج التكيف الهيكلي لعام 1986، مرورًا ببرامج ما بعد المرحلة الانتقالية لعام 2011 التي عززت السياسات نفسها، وصولًا إلى الصدمات الخارجية التي أوصلت تونس إلى طريق مسدود مع هذا النموذج. لذلك، وفي ظلّ مأزق مالي لا يقتصر على اضطراب المالية العامة التونسية نتيجةً لصدمات خارجية واسعة النطاق، بل يتجلى على وجه الخصوص في الحاجة الملحة للعملة الأجنبية، سواءً للواردات الأساسية أو لسداد الديون، تواجه تونس وصفاً النقشف المذكورة في اتفاقية مستوى الخبراء المبرمة مع صندوق النقد الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2022.

فقبل خمسة أيام فقط من الاجتماع المقرر لمجلس الإدارة يوم الأربعاء 19 ديسمبر/كانون الأول، طلبت تونس استبعادها من جدول الأعمال، الذي كان يشمل الموافقة على البرنامج. وبزرت الحكومة التونسية هذا التأجيل بالحاجة إلى مزيد من الوقت لإتمام الاتفاقية. إلا أن غياب مبادرات تونس جديدة في الأسابيع التالية أثار رد فعل عنيفًا من الشركاء الدوليين الرئيسيين، الذين غالبًا ما يُوصفون بـ"كارتل المانحين".

ثم شنت حملة ضغط مكثفة، استنادًا إلى خطاب مثير للقلق حول انهيار اقتصادي وشيك في حال فشل المفاوضات مع صندوق النقد الدولي. ففي غضون أيام قليلة، تناوب مسؤولون مثل جوزيب بوريل عن الاتحاد الأوروبي وأنتوني بلينكن عن الولايات المتحدة على تكثيف هذا الضغط. صرّح بوريل بأن "الاتحاد الأوروبي لا يستطيع مساعدة دولة غير قادرة على توقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي"، بينما أكد بلينكن أن "أولوية تونس هي التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي". وأخيرًا، أوضح الرئيس التونسي قيس سعيد موقف حكومته في 6 أبريل/نيسان 2023، برفضه ما وصفه بـ"الإملاءات الخارجية". وأكد على ضرورة الحفاظ على البعد الإنساني والسلم الاجتماعي، مؤكدًا على ضرورة اعتماد تونس على مواردها الذاتية لرسم مسار بديل.

هذا وتتبع طبيعة الاقتراض المحلي، المرتجلة والمُقيّدة، كما ذكر سابقًا، مباشرةً من هذا الجمود مع صندوق النقد الدولي. لذا، من الضروري تحليل الاستجابة البديلة للسلطات التونسية للمديونية، والتي سعت إلى التركيز على تعبئة الموارد المحلية، مع استكشاف التوترات بين الجوانب المالية المتعلقة بالدين وتلك المرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

3.3.1 زيادة كبيرة في الموارد المحلية

شهدت الإيرادات الضريبية زيادة ملحوظة في السنوات الأخيرة، لا سيما منذ الانفصال عن صندوق النقد الدولي، ويعود ذلك جزئيًا إلى التدابير المالية المطبقة تحت شعار التدرجية.

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
الإيرادات الضريبية بملايين الدينار	18702,0	21186,5	24503,3	28900,9	27147,0	30404,8	35449,4	38047,2	41774,4	45249,0

الجدول ٢: الإيرادات الضريبية بملايين الدينار، ٢٠٢٥-٢٠١٦
المصدر: وزارة المالية.

ينوبالترزامن مع رفض برنامج صندوق النقد الدولي في عام 2023، زادت تونس إيراداتها الضريبية بمقدار 2.5 مليار دينار، لتصل إلى مستوى يُمثل ضعف ما كانت عليه في عام 2016، مما يعكس مسارًا تصاعديًا، بما في ذلك قبل الصدمات الخارجية التي شهدتها. ويُعزى ارتفاع الإيرادات خلال هذه الفترة، وخاصة بين عامي 2016 و2018، بشكل رئيسي إلى الزيادات الكبيرة في ضرائب الاستهلاك الرجعية، التي تم إدخالها من خلال قوانين المالية في تلك السنوات. وجاءت هذه الإجراءات متوافقة مع شروط برنامج صندوق النقد الدولي، وكان لها تأثير دائم على هيكل الإيرادات الضريبية، حتى بعد عام 2018. وفي عام 2020، انخفضت الإيرادات الضريبية إلى 27.1 مليار دينار، بانخفاض قدره 6% مقارنة بالعام السابق. ويعيق هذا الانخفاض في المقام الأول إلى التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، التي عطّلت النشاط الاقتصادي بشكل كبير وخفضت إيرادات الدولة.

ويعكس هذا الأداء جهود تونس لتعبئة الموارد المحلية في سياق يتسم برفض برنامج صندوق النقد الدولي في عام 2022، والتي بدأت في استعادة توازنها المالي تدريجيًا بفضل تعبئة الموارد المحلية.



الشكل ١٠: تطور عجز الموازنة والدين العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
المصدر: وزارة المالية.

بلغ الدين العام ذروته في عام 2023 عند 83% من الناتج المحلي الإجمالي، ليشهد انخفاضًا طفيفًا بدءًا من عام 2024، ليصل إلى 82.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، ومن المتوقع أن يصل إلى 80.5% في عام 2025. يتناقض هذا الانخفاض الأولي، وإن كان متواضعًا، مع اتجاه النمو الأسّي السابق. وبالمثل، وإلى جانب الجهود المبذولة لتعبئة الموارد المحلية، يتميز عجز الموازنة بانخفاض تدريجي، حيث انخفض من -7.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 إلى -6.3% في عام 2024، ومن المتوقع أن يصل إلى -5.5% في عام 2025.

فقد اتخذت السلطات التونسية، تحت عنوان التدرج المالي، سلسلة من التدابير في قوانين المالية للأعوام 2023 و2024 و2025، والتي سنناقش أهم جوانبها. يحتل هذا المبدأ الآن مكانة محورية في الخطاب الرئاسي، لا سيما في إعداد مشروع قانون المالية لعام 2025، حيث يؤكد رئيس الجمهورية أن "العدالة والإنصاف يقتضيان مساهمة الجميع في إطار نظام ضريبي شفاف وعادل، قائم على الضرائب التصاعدية، وقد أثبتت العديد من التجارب المقارنة فعاليتها في تحقيق العدالة الاجتماعية".

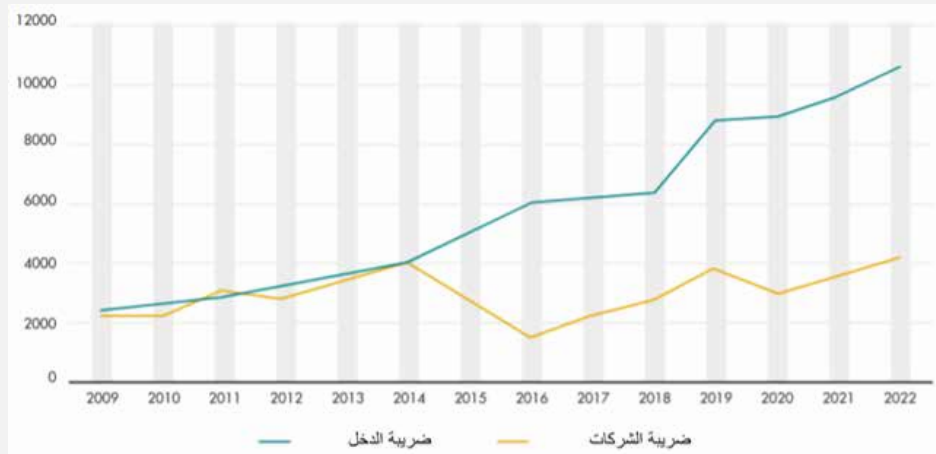
زيادة مساهمة الشركات في الجهد الضريبي الوطني

استجابة لانخفاض مساهمة الشركات في الجهد الضريبي الوطني، وفي ظل نظام ضريبي اتسم تاريخيًا بحوافز سخية، أدخلت قوانين المالية للفترة 2023-2025 تعديلات ملحوظة.

- عزز قانون المالية لعام 2023 المساهمة الاجتماعية التضامنية (CSS) ضمن ضريبة الشركات للفترة 2023-2025. ورفعت هذه المساهمة تدريجيًا: من 1% إلى 3% للشركات الخاضعة للسعر العام البالغ 15%، بالإضافة إلى المعدلين الخاصين 10% و20%، ومن 3% إلى 4% للشركات الخاضعة للسعر 35%. علاوة على ذلك، رُفع الحد الأدنى لهذه المساهمة، مع مضاعفة الحد الأقصى لعدة فئات من الشركات، بما في ذلك تلك المستفيدة من الإعفاءات الضريبية.
- تأتي التدابير المالية في قانون المالية لعام 2024 التي تستهدف فئات معينة من المستفيدين من الدعم لتعمل كبديل للإزالة الكاملة لدعم الأسعار، كما هو موضح في برنامج صندوق النقد الدولي لعام 2022، والذي كان السبب الرئيسي لرفض تونس للبرنامج. عند رفضه لهذا الإجراء، اقترح رئيس الجمهورية فكرة استهداف المستفيدين الأكثر ثراءً من نظام الدعم ماليًا، مع إقراره بالتأثير المالي لدعم الأسعار. وتم تنفيذ هذه الفكرة في قانون المالية لعام 2024، من خلال المادة 45، التي تخضع الحانات والمطاعم وصالونات الشاي والنوادي الليلية والفنادق ومحلات الحلويات وفئات أخرى من دافعي الضرائب لضريبة موجودة مسبقًا، تدفعها في البداية الشركات المستفيدة من المنتجات المدعومة. وتمت زيادة معدلات هذه الضريبة، من 1% إلى 3% ومن 3% إلى 5%، حسب فئة دافعي الضرائب. لكنه لا يزال من المبكر جدًا تقييم نطاق هذه التدابير المالية، لا سيما فيما يتعلق بالإيرادات، لا سيما وأن البيانات المتعلقة بإيرادات هذه الضريبة غير متوفرة في وثائق الميزانية أو على منصات وزارة المالية.
- وقد فرض قانون المالية لعام 2024 ضريبة مؤقتة جديدة بنسبة 4% على الأرباح الخاضعة للضريبة التي تُعلن عنها البنوك وشركات التأمين، وتُطبق على الأرباح المُعلنة في عامي 2024 و2025.
- ومن التدابير الرئيسية الأخرى التي أقرها قانون المالية لعام 2025 زيادة معدلات ضريبة الشركات. فقد رُفع المعدل العام من 15% إلى 20%، مما يُشير إلى نية زيادة مساهمة الشركات في ميزانية الدولة. بالإضافة إلى ذلك، يُستهدف القطاعان المالي والتأميني بشكل خاص، مع زيادة المعدل الخاص المطبق على البنوك والمؤسسات المالية (بما في ذلك غير المقيمين) وشركات التأمين وإعادة التأمين، من 35% إلى 40%. وتُبرر الحكومة هذه التعديلات بالحاجة إلى الحد من اختلال التوازن بين ضرائب الأسر والشركات، وتحقيق قدر أكبر من العدالة الضريبية.
- ينص قانون المالية لعام 2025 على ضمانات ضد التلاعب الضريبي من قبل الشركات الكبرى من خلال استهداف معدلات ضريبة الشركات الدنيا الفعلية، والمحددة على النحو التالي:
 ١. 10% للشركات الخاضعة للمعدل العام البالغ 20%،
 ٢. 25% للشركات الخاضعة للمعدل المحددين 35% و40%.

تتناقض هذه الإجراءات مع السياسات الضريبية التي فرضها صندوق النقد الدولي سابقًا. في الواقع، "شكّلت خطة الإصلاح الهيكلي لعام 1986 نقطة تحول حقيقية في منطق ضرائب الشركات، حيث أدخلت تونس في عصر المنافسة والإغراق المالي. قبل ذلك، كانت أرباح الأنشطة التجارية تخضع لضريبة بنسبة 44%. وقد أدت الإصلاحات المصاحبة لخطة الإصلاح الهيكلي إلى خفض معدل ضريبة الشركات إلى 35% في عام 1990 مع سنّ قانون ضريبة الدخل للأفراد وضريبة الشركات. ثمّ طُبّق تخفيض ثانٍ على معدل ضريبة الشركات في عام 2007، ليصل إلى 30%. واستمرّ هذا المنطق نفسه، وتفاقم بشكل ملحوظ بعد الثقة التونسية، مع تخفيض إضافي من خلال قانون المالية لعام 2014، الذي خفض المعدل إلى 25%، وتطبيقًا لتوصيات المؤسسات المالية الدولية. وجاءت الضريبة القاضية مع قانون المالية لعام 2021، الذي حدّد المعدل عند 15% فقط".

بالإضافة إلى معدل ضريبة الشركات العام (IS)، تعتمد المنافسة الضريبية أيضًا على الحوافز الضريبية. وتتوزع مئات أحكام الإعفاء والإعفاءات في جميع أنحاء التشريعات الضريبية، لا سيما من خلال مختلف القوانين والقوانين الخاصة. وقد قدرت وزارة المالية خسائر الإيرادات المرتبطة بـ 247 إجراءً من أصل 349 إجراءً تم تحديدها بـ 6,164.748 مليون دينار في عام 2023، وهو ما يمثل أكثر من 162% من الميزانية المخصصة لدعم المواد الأساسية في عام 2025. تُقلّل هذه الإجراءات من قاعدة ضريبة الشركات، وتفيد بشكل أساسي الشركات الكبرى، التي يُظهر العديد منها معدل ضريبة فعلي منخفضًا للغاية، على الرغم من أرباحها الكبيرة والمتنامية باستمرار. غالبًا ما تُستخدم هذه المنافذ الضريبية كأدوات للتلاعب والاحتياال الضريبي، مع ثبوت عدم فعاليتها من حيث الأهداف الاقتصادية المفترض تحقيقها.



الشكل ١١: تطور إيرادات ضريبة الدخل وضريبة الشركات (٢٠٠٩-٢٠٢٢).
المصدر: وزارة المالية.

ضريبة الثروة العقارية: خطوة غير مكتملة نحو مزيد من العدالة الضريبية

فرضت تونس ضريبة الثروة العقارية، كأداة رمزية للعدالة الضريبية، والتي أنشئت بموجب قانون المالية لعام 2023، وتستهدف الأفراد الذين يملكون عقارات لا تقل قيمتها عن 3 ملايين دينار. وُحدّدت بنسبة 0.5%. ويشمل نطاقها العقارات الواقعة في تونس، بغض النظر عن مكان إقامة المالك، وتلك المملوكة في الخارج من قبل مقيمين تونسيين. ومع ذلك، تُستثنى من القاعدة الضريبية مسكنهم الرئيسي والعقارات المستخدمة للأنشطة المهنية (ما لم تُؤجر لأطراف ثالثة).

ومع تبني قانون المالية لعام 2023، اعتمدت تونس آلية تهدف إلى فرض ضريبة على أصحاب الثروات الأعلى. ومع ذلك، فإن ضريبة الثروة العقارية تواجه عدة قيود تُقلل من إمكاناتها في تحقيق الإيرادات الضريبية ومعالجة التفاوت في توزيع الثروة.

من ناحية أخرى، كان من الممكن تحديد عتبة أقل من 3 ملايين دينار لتوسيع القاعدة الضريبية. ومن ناحية أخرى، يتناقض اختيار معدل واحد بنسبة 0.5% مع النماذج التصاعدية المعتمدة في فرنسا والجزائر، حيث تُفرض الضريبة تدريجيًا. ويظل هذا المعدل منخفضًا نسبيًا، وهو ما يتوافق مع النطاق الأدنى للضرائب المماثلة المطبقة في هذين البلدين. علاوة على ذلك، لا تزال القاعدة الضريبية للمؤسسات المالية الإسلامية في تونس محدودة بسبب استبعاد الأصول المالية والإعفاء الكامل لمحل الإقامة الرئيسي، بينما في فرنسا، على سبيل المثال، لا يستفيد محل الإقامة الرئيسي إلا من تخفيض جزئي.

وإلى جانب هذه الاعتبارات المالية، يعتمد التطبيق الفعال لهذه الضريبة على متطلبات إدارية كبيرة، لا سيما في جمع البيانات والتدقيق المتقاطع. ومع ذلك، لا يزال العجز في الموارد البشرية والمادية داخل الإدارة الضريبية يشكل عقبة رئيسية. في ظل هذه الظروف، قد تُدرّ ضريبة الثروة العقارية (IFI)، في البداية على الأقل، إيرادات محدودة، مما يُقلل من تأثيرها الحقيقي على توزيع الثروة وتمويل السياسات العامة.

الاستعادة الجزئية لتصاعدية ضريبة الدخل

تم توسيع نطاق ضريبة الدخل الشخصي (IRPP)، وذلك من خمس إلى ثماني شرائح، حيث أضيفت ثلاث شرائح جديدة على مستويات مختلفة لمراعاة فجوات الدخل الشخصي بشكل أفضل وضبط تصاعد الضرائب.

مقياس ضريبة الدخل الشخصي العقارية			الشرائح الضريبية بالدينار	معدل الضريبة	المعدل الفعلي عند الحد الأعلى
الشرائح الضريبية بالدينار	معدل الضريبة	المعدل الفعلي عند الحد الأعلى	0 - 5000	0%	0%
0 - 5000	0%	0%	5000 - 10000	15%	7.5%
5000 - 20000	26%	19.5%	10000 - 20000	25%	16.25%
20000 - 30000	28%	22.33%	20000 - 30000	30%	20.83%
30000 - 50000	32%	26.2%	30000 - 40000	33%	23.88%
50000 et plus	35%	—	40000 - 50000	36%	26.30%
			50000 - 70000	38%	29.64%
			70000 et plus	40%	—

الجدول 3: التغير في مقياس ضريبة الدخل الشخصي التونسية، 2024.
المصدر: قانون المالية 2025.

قُسمت الشريحة الأولى من الدخل الخاضع للضريبة في النظام السابق، والتي كانت تشمل الدخول من 5000 إلى 20000 دينار، إلى شريحتين جديدتين: • من 5000 إلى 10000 دينار، بمعدل ضريبة 15%. • من 10001 إلى 20000 دينار، بمعدل ضريبة 25%.

أدى هذا الإصلاح إلى تخفيض ضريبة الدخل لأكثر من 98% من دافعي الضرائب، استفادت منه بشكل رئيسي الأسر ذات الدخل المحدود. فعلى سبيل المثال، يستفيد الفرد الذي يبلغ دخله 20000 دينار سنوياً (1666 ديناراً شهرياً)، وهو الحد الأعلى للشريحة الثالثة في النظام الجديد، من تخفيض ضريبي قدره 650 ديناراً سنوياً، مما يمثل زيادة قدرها 46.6% في صافي دخله الشهري. في المقابل، استحدثت شريحتان جديدتان للدخل المرتفع، مما أدى إلى زيادة المعدلات المطبقة على الشرائح الأعلى:

- شريحة للدخل بين 50,001 و70,000 دينار.
- شريحة أعلى للدخل الذي يتجاوز 70,000 دينار، مع زيادة المعدل الهامشي من 35% إلى 40%.

أدت هذه التعديلات إلى زيادة ضريبية لنسبة 1.6% فقط من دافعي الضرائب الخاضعين لضريبة الدخل الشخصي، وهي نسبة ضئيلة من حوالي ثلاثة ملايين دافع ضرائب. وفيما يلي توزيعهم العددي:

توزيع الدخل	معدل الضريبة	الشرائح الضريبية بالدينار
37.6 %	0%	0 - 5000
18.6%	15%	5000 - 10000
27%	25%	10000 - 20000
11.9%	30%	20000 - 30000
2.4%	33%	30000 - 40000
1%	36%	40000 - 50000
1.6%	40%	50000 et plus

الجدول ٤: توزيع دافعي الضرائب حسب مستوى الدخل، ٢٠٢٤.
المصدر: وزارة المالية.

وهكذا، اعتمدت تونس نظاماً ضريبياً جديداً بمعدل هامشي أقصى قدره 40%، وهو أعلى بتسع نقاط مئوية من متوسط أكبر 100 اقتصاد، المقدر بنحو 31%، وأقل بنقطتين مئويتين من متوسط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ويتناقض هذا الإصلاح أيضاً مع السياسات التي فرضها صندوق النقد الدولي سابقاً، سواء في إطار برنامج التكيف الهيكلي، حيث تم إلغاء تصاعدية ضريبة الدخل تماماً، أو في برنامج صندوق النقد الدولي لعام 2013، حيث تم تعزيز السياسات نفسها، كما يتضح من تطور النظام الضريبي في ضوء هذين الإصلاحين:

الشرائح	معدل الضريبة	شرائح الدخل الخاضع للضريبة بالدينار	معدل الضريبة	شرائح الدخل الخاضع للضريبة بالدينار	معدل الضريبة
0 à 900 dinars	0%	0 à 1500 dinars	0%	0 à 5000 dinars	0%
900 à 1300 dinars	5%	de 1500,001 à 5000 dinars	15%	de 5000,001 à 20000 dinars	26%
1300 à 1500 dinars	10%	de 5000,001 à 10000 dinars	20%	de 20000,001 à 30000 dinars	28%
1500 à 2000 dinars	15%	de 10000,001 à 20000 dinars	25%	de 30000,001 à 50000 dinars	32%
2000 à 2500 dinars	20%	de 20000,001 à 50000 dinars	30%	Plus de 50000 dinars	35%
2500 à 3000 dinars	25%				
3000 à 3500 dinars	30%				
3500 à 4000 dinars	36%				
4000 à 5000 dinars	42%				
5000 à 6000 dinars	48%				
6000 à 8000 dinars	54%				
8000 à 10000 dinars	56%				
10000 à 14000 dinars	58%				
14000 à 25000 dinars	60%				
25000 à 40000 dinars	62%				
40000 à 60000 dinars	64%				
60000 à 80000 dinars	66%				
Au-delà de 80000 dinars	68%				

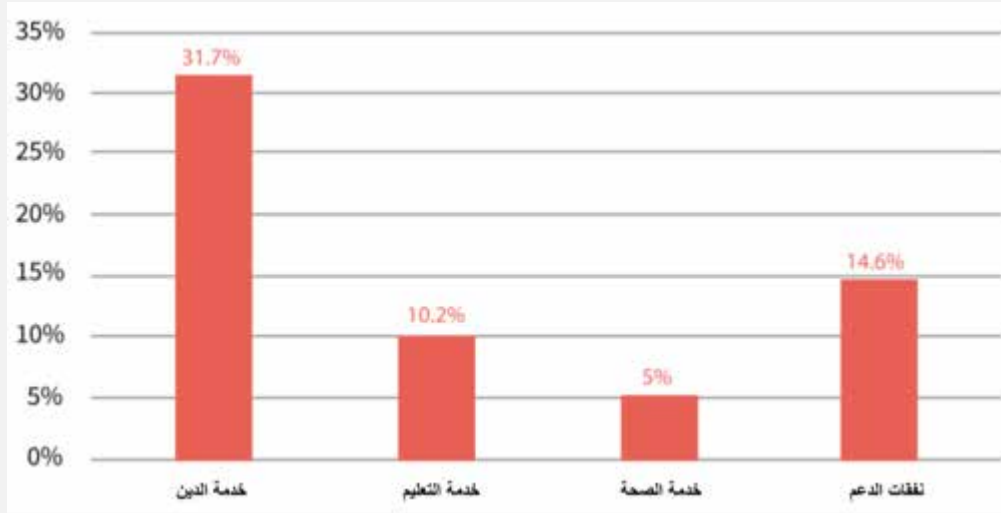
الجدول 5: تطور ضريبة الدخل في تونس
المصدر: قوانين المالية.

بشكل عام، فإن إصلاح ضريبة الدخل في تونس لم يكن في الأساس بسبب الحاجة إلى تعبئة الموارد المحلية، بل يدفعه منطق اقتصادي قائم على مبدأ التسرب التدريجي للفوائد، والذي ينعكس في تخفيضات ضريبية لأصحاب الدخل العالية، ويُنفذ من خلال آليات التدخل المختلفة لصندوق النقد الدولي. في الواقع، فإن زيادة الجهد المالي لشريحة 1.6% العليا من دافعي الضرائب لا تكفي لتعويض عجز الإيرادات الناتج عن تخفيضات ضريبية لشرائح الدخل الأخرى. من المتوقع أن يؤدي هذا الإصلاح إلى خسارة قدرها 693 مليون دينار، أي حوالي 5% من عائدات ضريبة الدخل. يُذكر هذا الإصلاح هنا لاستكمال مجموعة التدابير المالية التي تُنفذ بموجب قوانين المالية 2023-2025، والتي تهدف إلى تعزيز تصاعدية الضرائب. علاوة على ذلك، يُعد هذا الإصلاح بمثابة انتقال إلى القسم التالي، حيث يُعد جزءًا من مجموعة أوسع من التدابير التي تهدف إلى توسيع شبكات الأمان الاجتماعي.

ويتناقض هذا الإصلاح أيضًا مع السياسات التي فرضها صندوق النقد الدولي سابقًا، سواء في إطار برنامج التكيف الهيكلي، حيث تم إلغاء تصاعدية ضريبة الدخل تمامًا، أو في برنامج صندوق النقد الدولي لعام 2013، حيث تم تعزيز السياسات نفسها، كما يتضح من تطور النظام الضريبي في ضوء هذين الإصلاحين

3.3.2 شبكات الأمان الاجتماعي: تقدم لا يزال محدودًا

في السياق التونسي، المتأثر بدوامه الديون، لا شك أن خدمة الدين تشكل عقبة رئيسية أمام إنشاء شبكات أمان اجتماعي كافية، نظرًا للحاجة الاجتماعية الملحة وتزايد التفاوتات.



الشكل ١٢: حصة نفقات ميزانية الدولة المختارة لعام ٢٠٢٤ (%)
المصدر: المرصد التونسي للاقتصاد

نلاحظ تجاوز خدمة الدين النفقات المخصصة للقطاعات الرئيسية بشكل كبير، حيث تبلغ ستة أضعاف الإنفاق على الصحة، وثلاثة أضعاف الإنفاق على التعليم، وضعف المبلغ المخصص للدعم في ميزانية 2024. وهذا يُشكل ضغطاً على الموارد المخصصة لشبكات الأمان الاجتماعي، لا سيما وأن تونس تواجه قيوداً على الاقتراض الخارجي بسبب رفضها تقبل الصعوبات الاجتماعية الناجمة عن إجراءات النقشف المنصوص عليها في برنامج صندوق النقد الدولي لعام 2022. وإلى جانب تحسين مؤشرات المالية العامة، لم يُسهم حشد الموارد المحلية في تجنب إجراءات النقشف المخطط لها في برنامج 2022 الفاشل فحسب، بل أيضاً توسيع شبكات الأمان الاجتماعي.

الحفاظ على دعم الأسعار عند أعلى مستوياته

أعدت النسخة الأولى من قانون المالية لعام 2023، بالتوازي مع المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، لتنفيذ البرنامج الذي وُضع مع الصندوق، بما في ذلك تخفيضات متتالية في الميزانية على مدى السنوات الأربع التالية، قبل إلغائها. بعد رفض تونس لاحقاً اعتماد هذا البرنامج، ألغى قانون المالية المعدل خفضاً في الميزانية قدره 1,282 مليون دينار. خططت الحكومة لميزانية مُحفّضة قليلاً لعام 2024، مُحددة عند 3,591 مليون دينار، مقارنةً بـ 3,805 مليون دينار في العام السابق. ويتوقع قانون المالية لعام 2025 ميزانية قدرها 3,801 مليون دينار لدعم السلع الأساسية، بزيادة قدرها 201 مليون دينار مقارنةً بعام 2024. وبذلك، تتجنب تونس الإلغاء التام لدعم أسعار السلع الأساسية، مُحافظَةً على أعلى مستوياته.

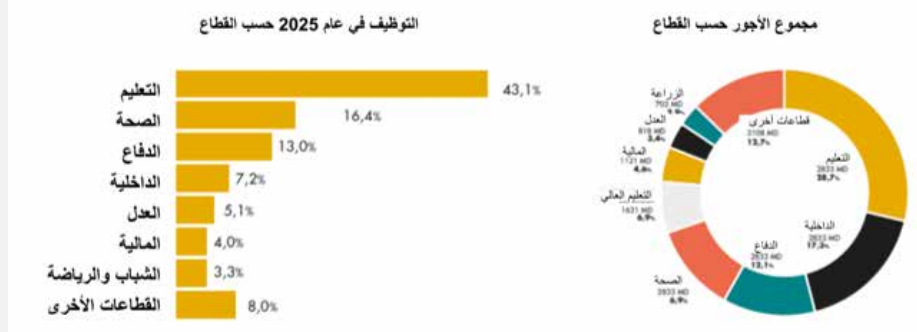
وبالمثل، تم الحفاظ على دعم الطاقة والنقل عند مستوياته الحالية، مما حال دون التخفيضات الكبيرة في الميزانية المُخطط لها في البداية بموجب برنامج صندوق النقد الدولي. في الواقع، سترتفع الميزانية المخصصة لدعم الطاقة من 7,086 مليون دينار في عام 2024 إلى 7,112 مليون دينار في عام 2025. وبالمثل، سترتفع الميزانية المخصصة للنقل من 660 مليون دينار إلى 680 مليون دينار خلال الفترة نفسها.

وهكذا، تكون تونس قد تجنّبت إصلاحًا قائمًا على النقشف يستهدف نظام دعم الأسعار. كانت المقاربة المقترحة - المصممة كوسيلة لتحسين توجيه الدعم من خلال استبداله بالكامل بتحويلات نقدية مباشرة - ستستبعد فعليًا شريحة كبيرة من الطبقة المتوسطة، وكذلك الفئات المهمشة، التي كانت ستفقد إمكانية الحصول على الأسعار المدعومة، وهي غالبًا ما تعجز عن الاستفادة من التحويلات، نظرًا لارتفاع معدلات الاستبعاد التي تميز الآليات التي تروج لها المؤسسات المالية الدولية. وكما هو الحال مع تدابير النقشف الأخرى، كان من شأن إلغاء الدعم أن يعمق أيضًا أوجه عدم المساواة بين الجنسين. ومن المرجح أن يُفاقم توجيه الأموال إلى رب الأسرة هذه التفاوتات، إذ يُسند هذا الدور قانونيًا في تونس للزوج، الذي يُمثل 80% من أرباب الأسر. وبالتالي، لو عُيِّمت هذه التحويلات، لكانت معظم المزايا من نصيب الرجال. وهذا مُقلق بشكل خاص، نظرًا لأن الدراسات المُقارنة تُظهر أن الرجال أقل مشاركة من النساء في تقاسم المزايا المالية داخل الأسرة. وبالمثل، تجنب القطاع العام إجراءات النقشف المُخطط لها في إطار برنامج صندوق النقد الدولي لعام 2022.

استئناف تدريجي للتوظيف في القطاع العام

كان برنامج صندوق النقد الدولي لعام 2022 قد خطط لتجميد التوظيف في القطاع العام. فلو طُبّق هذا الإجراء، لكان قد فاقم نقص الموظفين في قطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم، مما يهدد جودة الخدمات العامة. كما كان من شأنه أن يُشجّع توسع القطاع الخاص، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف على المُستخدمين وانخفاض القدرة الشرائية لشريحة كبيرة من السكان.

ومع ذلك، نجحت تونس في تجنب إجراءات النقشف هذه، واستأنفت عمليات التوظيف في القطاع العام تدريجياً، مع إنشاء 8397 منصبا جديدا في عام 2023، و13586 في عام 2024، وأكثر من 21 ألف منصب في عام 2025، موزعة على النحو التالي:



الشكل ١٣: توزيع التوظيف في القطاع العام حسب القطاع وفاتورة الأجور. المصدر: وزارة المالية.

زيادة الرواتب

يشمل ذلك بداية زيادة عامة بنسبة 7.5% في الحد الأدنى للأجور عام 2025، بعد زيادة أولية بنسبة 7% طُبِّقت في أيار/مايو 2024.

- في القطاع غير الزراعي، ستكون المبالغ الجديدة كما يلي:
 - 528.320 دينارا شهريًا لنظام 48 ساعة،
 - 448.238 دينارا شهريًا لنظام 40 ساعة
- سيستفيد القطاع الزراعي أيضًا من زيادات في الأجور اليومية:

٤. الخاتمة والتوصيات

مع أنها ليست استثناءً، تُعدّ تونس مثلاً يُحتذى به على الانزلاق في دوامة الديون والتشفي، وهي عملية تدريجية قائمة على سياسات مالية وميزانية مستمدة من نموذج التنمية المُرسى مع برنامج التكيف الهيكلي. وتحت تأثير كارتل المانحين، لم تمنع العملية الثورية التونسية استمرارَ العملاق النيوليبرالي، الذي استمر في الكشف، دافعاً النموذج إلى ذروته في أعقاب الصدمات الخارجية التي واجهها الاقتصاد التونسي منذ عام ٢٠٢٠.

رغم النتائج المشجّعة التي قد يظهرها المسار التونسي الجديد على المدى القصير، إلا أنه يواجه أزمة هيكلية وصعوبات مُستمرة في تمويل الاحتياجات الجماعية. ولا تزال سياسة تعبئة الموارد المحلية تتطوي على مجال واسع للمناورة. في الواقع، لم يعتمد إلا جزئياً على مسار التقدمية، مع أنه لا شك أن الدولة قد عززت قدرتها على الاعتماد على مواردها الذاتية، مما سمح، من بين أمور أخرى، بتمويل التدابير الاجتماعية المذكورة وتحسين التوازنات المالية، ومع أنه من الصحيح أيضاً أن التدابير المُتخذة قد وجهت السياسات المالية نحو مزيد من العدالة، إلا أن هذه التطورات لا تزال غير كافية. ولا يزال النظام الضريبي في تونس يعتمد في الواقع إلى حد كبير على أكثر الروافع المالية ظلماً، وهي الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك.



الشكل 15: تطور بنية الإيرادات الضريبية (2022-2025)
المصدر: وزارة المالية.

يُسلط هذا الرسم البياني الضوء على تأثير التدابير التصاعدية، التي ساهمت في تقليص الفجوة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، من 18.8% عام 2022 إلى 14.4% عام 2025، وعلى هامش المناورة الكبير الذي لا يزال قائماً لإرساء سياسة ضريبية تصاعدية حقيقية. بتوقف الدولة في منتصف الطريق في تطبيق هذه السياسات، أضعفت فرصة تعبئة موارد مالية كبيرة، ولم تُوظف أدوات إعادة التوزيع المالية المتاحة بالكامل.

علاوة على ذلك، لا يهدف مسار تعبئة الموارد حتى الآن إلى منح تونس "لحظة كينزية" قادرة على إنعاش النشاط الاقتصادي والنمو.

1 - توصيات التمويل

على الرغم من تناقضها مع السياسات الضريبية التي تُركز على التنافسية، إلا أن التدابير الحكومية المذكورة لا تزال غير كافية لتحقيق هدفين رئيسيين: التعبئة الطموحة للإيرادات الضريبية، وإحداث تأثير ملموس على التفاوت من خلال تطبيق مبادئ الضرائب التصاعدية. لذا، تهدف مجموعة التدابير التالية إلى تحقيق كلا الهدفين.

زيادة مساهمة الدخل المرتفع في الضرائب:

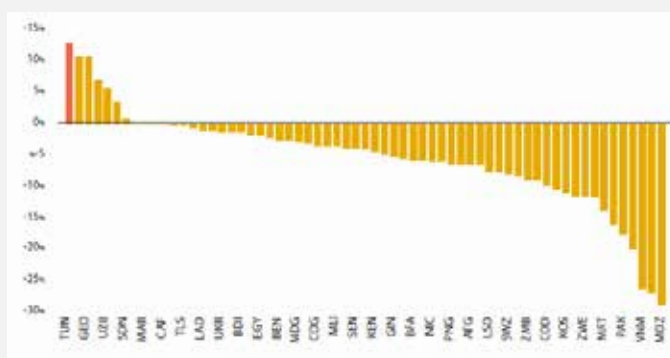
- من خلال استعادة مزيد من التدرج في الضرائب على الدخل المرتفع، على سبيل المثال، كما اقترح المرصد الاقتصادي التونسي ومركز علي بن غداهم للعدالة الضريبية بشكل مشترك:

المعدل	الشريحة
0%	0 - 5.000
15%	5.000 - 10.000
25%	10.000 - 20.000
30%	20.000 - 30.000
33%	30.000 - 40.000
36%	40.000 - 50.000
38%	50.000 - 70.000
40%	70.000 - 100.000
44%	100.000 - 150.000
48%	150.000 - 250.000
55%	250.000 - 350.000
61%	350.000 - 500.000
68%	500.000 et plus

الجدول 6: مقياس ضريبة الدخل الشخصي البديل المقترح

المصدر: المرصد التونسي للاقتصاد ومركز علي بن غداهم للعدالة الجبائية.

- بمواءمة الضرائب على دخل رأس المال مع ضريبة دخل العمل، تُعدّ تونس حاليًا من الدول التي تختلف فيها المعاملة الضريبية لهذين النوعين من الدخل اختلافًا كبيرًا.



الشكل ١٦: الفرق في معدلات الضرائب بين دخل العمل ودخل راس المال، بالنقاط المئوية. المصدر: البنك الدولي.

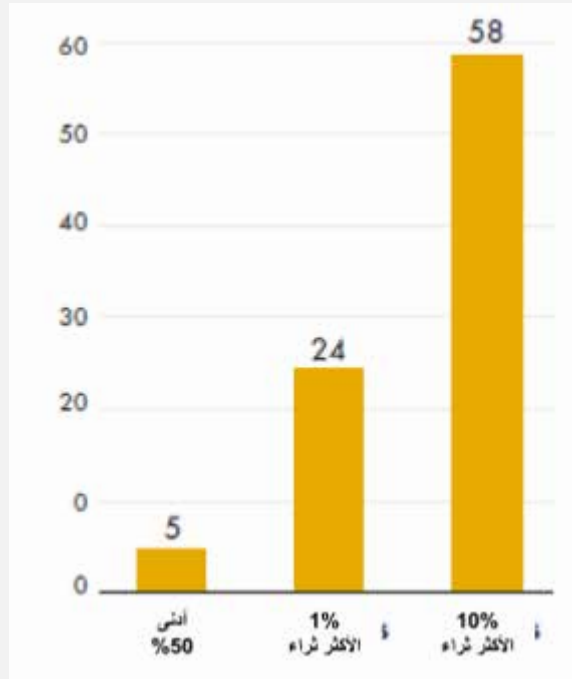
1

يقول البنك الدولي أن "دخل أغنى الأفراد يأتي في المقام الأول من دخل رأس المال، بينما يعتمد دخل الأقل ثراءً بشكل أكبر على دخل العمل. ومن المرجح أن يؤدي ارتفاع معدل الضريبة الفعلي على العمل مقارنةً برأس المال إلى تفاقم تفاوت الدخل".

في تونس، يتجاوز معدل الضريبة على العمل، بما في ذلك اشتراكات الضمان الاجتماعي، المعدل المطبق على رأس المال بنسبة 13.4 نقطة مئوية. وبالمقارنة، يطبق المغرب معدلات ضريبية مكافئة على كلا نوعي الدخل، بينما في مصر، تكون الضرائب أكثر ملاءمة لرأس المال بقليل، بفارق نقطتين مؤيتين.

ومع دعوة البنك الدولي إلى مزيد من التصاعدية في ضريبة الدخل في تونس، فإنه يؤكد أيضاً على ضرورة موازنة ضريبة دخل رأس المال مع ضريبة دخل العمل.

- من خلال تفعيل الروافع المالية على الثروة، ولا سيما من خلال:
- زيادة المساهمة الضريبية للثروات الكبيرة من خلال نظام ضريبي عقاري أكثر تصاعدياً وتحسين معدلات التحصيل المنخفضة.
- استبدال معدلات ضريبة الميراث النسبية بضريبة تصاعدية للغاية.
- تعزيز ضريبة الثروة العقارية، حيث إن استبدال المعدل النسبي بجدول تصاعدي من شأنه أن يسمح باستهداف أغنى دافعي الضرائب بشكل أفضل. علاوة على ذلك، فإن توسيع القاعدة الضريبية لتشمل الأصول المالية، واستبدال الإعفاء الكلي للمسكن الرئيسي بالخصومات، هي من التدابير الأساسية لتعزيز هذه الرافعة المالية والحد من التفاوتات الواضحة في توزيع الثروة في تونس.



الشكل ١٧: تفاوتات الثروة في تونس، ٢٠٢٣.
المصدر: قاعدة بيانات التفاوت العالمية.

- القضاء على الثغرات الضريبية المكلفة وغير الفعالة، بناءً على تقييم التكلفة والفائدة.
- وتعزيز مكافحة الاحتيال والتهرب الضريبي من خلال نشر الموارد التشريعية والبشرية والتكنولوجية والمادية اللازمة، سواء داخل الإدارة الضريبية أو النظام القضائي.

تشير مقترحات التمويل الملموسة هذه إلى تحول جذري في السياسة المالية - من التركيز على التنافسية الضريبية إلى منطق قائم على العدالة الضريبية. وهي توفر بالفعل، من خلال تحسين تحصيل الضرائب، إمكانية الحد بشكل كبير من أوجه اللامساواة. كما أنها تعزز قدرة تونس على الاعتماد على مواردها الخاصة وتهيئة الظروف للحظات كينزية ضرورية للغاية لإنعاش النمو الاقتصادي، وبالتالي توليد إيرادات عامة كبيرة.

على الصعيد النقدي، على تونس إلغاء استقلال البنك المركزي، مما يسمح لصانعي السياسات باستعادة السيطرة على أداة رئيسية ينبغي أن تتوافق الآن مع سياسة العدالة المالية واستراتيجية ميزانية استباقية وطموحة اقتصاديًا ومدفوعة اجتماعيًا، وذلك بإعادة ربطها ببقايلها التاريخية المتمثلة في بنك مركزي تنموي، كما أنشئ بعد الاستقلال لدعم جهود الإصلاح الزراعي والتصنيع الكبرى. وهذا يعني استعادة الدور الفعال للبنك المركزي بالتنسيق الوثيق مع الحكومة لتعبئة الموارد الوطنية لخدمة أجندة اقتصادية واجتماعية طموحة. يتطلب هذا النهج الابتعاد عن النموذج النيوليبرالي القائم على الاستقلال التكنوقراطي واستهداف التضخم حصريًا، لصالح سياسة نقدية موجهة نحو تمويل القطاعات الاستراتيجية، وتشجيع الادخار الإنتاجي، ودعم الاستثمار العام في التنمية الهيكلية.

2. توصيات الميزانية

إن تمويل خطة تحفيز كهذه لن يكون له تأثير كينزي محدود فحسب، بل سيوفر أيضًا لتونس فرصة للتحرر من الإطار النيوليبرالي.

تمثل السيادة على الغذاء والطاقة روافع أساسية، وستستفيد الدولة من توجيه الاستثمار العام اللازم نحو رؤية مخططة، مما يمهّد الطريق لنمو اقتصادي مستدام وقابل للاستمرار بيئيًا. إن إعادة توزيع مستويات الثروة الحالية في تونس - من خلال فرض الضرائب على الأثرياء والشركات الكبرى كما يدعو إليه هذا التقرير - يوفر مسارًا عمليًا نحو نمو اقتصادي مستدام بيئيًا. هذا هو النهج الوحيد القادر على إحداث تأثير كبير وملاموس على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد. ومن المتوقع أن تؤدي روافع التعافي المقترحة في هذا التقرير إلى خفض كبير في تكلفة الطاقة والغذاء، مع جعل البلاد أقل عرضة للصدمات الاقتصادية الخارجية.

من الضروري أيضًا زيادة الميزانيات المخصصة للخدمات العامة الأساسية - وخاصة الصحة والتعليم والنقل والإسكان الاجتماعي - بشكل كبير من خلال تحريرها من قيود النقشف. يتطلب تنشيط هذه الخدمات العامة حتمًا نهجًا أكثر طموحًا في التوظيف، وتوحيد الجهود الجارية للقضاء على الوظائف غير المستقرة في القطاع العام، وتعديلاً كريماً لأجور موظفي القطاع العام والموظفين، واستثماراً ضخماً في البنية التحتية والمعدات ومختلف الموارد اللوجستية والتكنولوجية. إن تحقيق تأثير ملموس في هذه القطاعات الرئيسية، المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، يمكن أن يعزز رغبة الجمهور في دفع الضرائب ويساعد في بدء دورة حميدة ترتكز على سياسة العدالة المالية. وبالمثل، يجب على الدولة استعادة دورها الاجتماعي - ليس فقط من خلال الحفاظ على الطابع العالمي لدعم الأسعار (الذي يجب أن يتماشى الآن مع منطق التحول في الطاقة والغذاء وضرورة السيادة من خلال الإنتاج المحلي)، ولكن أيضًا من خلال التحويلات المباشرة إلى النساء والفئات المهمشة، بمستويات كافية لإحداث تأثير ملموس على هذه الفئات السكانية.

علاوة على ذلك، يجب نشر الجرد الذي أجراه الرئيس الحالي للديون المتعاقد عليها منذ عام ٢٠١١، ليمهّد الطريق لعملية تدقيق شفافة للدين العام بقيادة المواطنين. وسيُمثّل هذا تحولاً عن النهج التقليدي من الأعلى إلى الأسفل والتكنوقراطي في هذه المسائل، مما يُعزز الملكية الشعبية لقضايا المالية العامة. كما يجب السعي لتحقيق هذه النتيجة في جميع مجالات المالية العامة - وليس فقط الديون - من خلال إرساء ثقافة الشفافية في حوكمة الميزانية والمالية. يشمل ذلك نشر وثائق الميزانية وفقاً لمعايير الشفافية المُعترف بها، بالإضافة إلى تفعيل وتعزيز آليات الرقابة - لا سيما البرلمانية - الهادفة إلى مساءلة السلطة التنفيذية أمام ممثلي الشعب، ضمن إطار يضمن الرؤية العامة والرقابة. يرتبط هذا التحول في المنطق المالي ارتباطاً وثيقاً بتحول موازٍ في سياسة الميزانية، من نهج قائمة على النقشف إلى استراتيجيات استثمارية استباقية، وهو شرط أساسي لوضع الاحتياجات الإنسانية، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، في صميم العمل العام. وبالمثل، يجب أن تُمثّل خطة الإنعاش انتقالاً من إطار الأمن الغذائي إلى إطار السيادة الغذائية، مُرسية بذلك أسس قطيعة أعمق وأكثر إيجابية مع النموذج النيوليبرالي. ولتحقيق هذه الغاية، يجب على تونس بلورة رؤية وطنية شاملة وبديلة، وتعبئة جميع قواها الحيوية لتصميمها وتخطيطها وتنفيذها، وحشد دعم شعبي واسع النطاق.

المراجع

Les dessous de l'évolution : 2024 de la loi des finances 7 Ameni Ben Sik, L'annexe alarmante de l'endettement tunisien, Observatoire Tunisien de l'Économie, janvier
lien : ,2025

fbclid=IwY2xjawlKM1tleHRuA2Flb?07-https://www.economie-tunisie.org/fr/pb-annexe
Q_QlXMQABHZFV3AC-S8DVmMlnh4GwcJDoM0wXcpKXUbF5p_ktn8jJEEPixCqIWap8
_aem_ltoQg1DSGrDeCkHjjB83xA

lien : ,2020 ,Amine Bouzaïene, Fair Tax Monitor, Oxfam
/https://cajf.org.tn/publications/fair-tax-monitor-amine-bouzaïene-oxfam

lien : ,2021 ,d'endettement, FES
https://cajf.org.tn/publications/la-justice-fiscale-en-tunisie-un-ideal-pietine-par-les-
/politiques-dendettement-amine-bouzaïene-friedrich-ebert-stiftung

Amine Bouzaïene, Subventions alimentaires : un obstacle ou un bouclier ? Décryptage de l'impasse entre la Tunisie et le FMI, Centre Ali Ben Ghedhahem pour la justice
lien : ,2025 fiscale, janvier

https://cajf.org.tn/publications/subventions-alimentaires-un-obstacle-ou-un-bouclier-
decryptage-de-limpasse-entre-la-tunisie-et-le-fmi-amine-bouzaïene/?fbclid=IwY2xj
awlGJVxleHRuA2FlbQlXMAABHQAavbxNUSebHVb0gqpUVl3zvIcyN_GnCKTF94Y3F7sS
tzu8M2jGvmOeFZQ_aem_KC5ilobRa_JVo8Or76XUA

Banque Mondiale, croissance économique en Tunisie et perspectives pour son
lien : ,2024 ,système fiscal

pdf/IDU1d468af/099457311122456900/worldbank.org/curated/en.https://documents1
.pdf.3a106c014562193431e1948e495ea9

Chafik Ben Rouine, Partenariat de Deauville, acte I Comment la Tunisie est elle en lien : ,2013 ,train de perdre sa souveraineté, Observatoire tunisien de l'économie <https://www.economie-tunisie.org/fr/observatoire/analyseconomics/partenariat-deauville-tunisie-souverainete>

Fathia Ben Slimane, What Impact Do Sovereign Credit Rating Agencies Have on link: ,2022 ,Developing Countries?, Tunisian Observatory of Economy <https://www.economie-tunisie.org/ar/Agences-de-notations-pays-en-developpement>

Hbib Ayeb, De La Construction De La Dépendance Alimentaire en Tunisie, OSAE, lien : ,2019 décembre <https://osae-marsad.org/de-la-construction-de-la-dependance-alimenta/13/12/2019/https://osae-marsad.org/ire-en-tunisie>

Jihene Chandoul, Le Partenariat de Deauville, à l'origine des politiques économiques lien : ,2015 ,en Tunisie, Observatoire tunisien de l'économie https://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/economie_politique_le__20150917/https://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/partenariat_de_deauville.pdf

page ,2025 sur la dette publique, loi de finances 7°Ministère des finances, Annexe n .35

Ministère des Finances, Indicateurs de finances publiques, lien : <http://www.finances.gov.tn/fr/les-indicateurs/synthese-des-resultats-des-finances-publiques-budget-de-letat>

octobre ,2024 Ministère des Finances, Rapport sur le budget de l'État pour l'année lien : ,2023

http://www.finances.gov.tn/sites/default/files/pdf.0_2024_rapport_budget/10-2023/ octobre ,2025 Ministère des Finances, Rapport sur le budget de l'État pour l'année .2024

Mohamed Jouneidi Abderrazak et Itaf Mejri, The Impact of the Russian-Ukrainian War on the Tunisian Food System, Rosa Luxemburg Foundation North Africa Office, février lien : ,2023

https://rosaluxna.org/wp-content/uploads/Tunisia-study_English_For-web.pdf/04/2023/ .f

Néji Baccouche, Impôt, révolution, et démocratisation du système politique tunisien, Centre d'Études Fiscales de la Faculté de Droit ,18°Revue Tunisienne de Fiscalité, n .2012 ,de Sfax

lien : ,2020 ,Oxfam, La justice fiscale en Tunisie : un vaccin contre l'austérité <https://www.oxfam.org/fr/publications/lajustice-fiscale-en-tunisie-un-vaccin-contre-la-usterite>

lien : ,2023 ,Oxfam, La loi du plus riche <https://www.oxfamfrance.org/inegalites-et-justice-fiscale/nouveau-rapport-la-loi-du-plus-riche>

.2019 ,Thomas Piketty, Capital et idéologie, Seuil